كلمة معالي الدكتور سعيد الصقري

وزير الاقتصاد في سلطنة عمان
ورئيس المنتدى العربية للتنمية المستدامة 2024

جلسة "الرسائل من الأقاليم" المنعقدة ضمن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2024

الثلاثاء، 16 تمّوز/يوليو 2024
الساعة 10:15 – 11:45 صباحاً – نيويورك

معالي السيدة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يسعدني أن أقف اليوم في منبر الأمم المتحدة حاملاً رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2024، الذي تشرّفت برئاسته، والذي نظمته الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية من 5 إلى 7 مارس المنصرم في بيروت تحت عنوان "العمل من أجل الاستدامة والسلام".

رسائلُ تعبّر عن تطلعات المنطقة العربية لتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة بالرغم من الكوابح التي تواجهها، ومحدودية الحيز المالي الذي يقيّد خططها وبرامجها، وآثار الأزمات العالمية والصراعات المتعدّدة التي تعصف بها.

وعلى رأس تلك الرسائل التمسّك بالسلام والأمن والاستقرار والعدالة كأركان أساسية من أركان التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة. فكان اتفاق على أهمية الضغط باتّجاه إصلاح شامل للنظام المتعدِّد الأطراف لتنفيذ القرارات الأممية، لا سيما تلك القاضية بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، والسماح بالدخول غير المشروط للمساعدات الإنسانية.

أود أن أركّز على موضوعين نالا قسطاً مهماً من النقاش ولا سيما في إطار الإعداد الإقليمي لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وهما: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمويل التنمية المستدامة.

حول **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، توجّه المنتدى إلى المجتمع الدولي طالباً ضمان وصول البلدان المتأثِّرة بالنزاعات إلى تلك التكنولوجيات التي باتت من ضروريات الحياة والتنمية، وإقرار تشريعات ضد استخدام هذه التكنولوجيات كأداة للحرب.

كما دعا المشاركون إلى تعزيز الحوكمة الرقمية، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية عالمية للتصديق على مجموعات البيانات المستخدَمة في الذكاء الاصطناعي واعتماد الخوارزميات، بما يحول دون ترسيخ وإدامة الأوجه القائمة من الإجحاف وعدم المساواة، ويتصدّى لما قد ينتجه الذكاء الاصطناعي من معلومات مضلِّلة.

واتُّفق على أهمية تنمية المهارات الرقمية المحلية عبر تزويد الشباب بمنبر يدعمه القطاع الخاص لتمكينهم من تعلُّم أحدث التكنولوجيات بتكلفة ميسورة، مما يتيح لهم فرصاً للعمل عن بُعد مع الشركات العالمية. وتبرز الحاجة لإصلاح نظام التعليم الرسمي للحوسبة ليصبح أكثر مرونة، وتركيز المناهج التعليمية على المعارف العملية وتعزيز تفاعلية التعلُّم، ومواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

أما بالنسبة **لتمويل التنمية المستدامة**، فقد دعا المشاركون إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، ولا سيّما صيغة توزيع حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، وتعزيز تمثيل دول الجنوب، بما فيها الدول العربية، في المؤسسات المالية العالمية.

كما طالبوا المؤسسات التمويلية والجهات المانحة بإتاحة الحيّز المالي والتمويل الكافي للعمل المناخي في أقلّ البلدان نموّاً والبلدان المتأثِّرة بالنزاع في المنطقة وعدم تسييس المساعدات. وأُشير خلال المناقشات إلى أن المنطقة العربية من المناطق الأقل قدرة على استقطاب التمويل للعمل المناخي، مما يستدعي تكثيف الجهود مع صناديق المناخ لجذب التمويل إلى بلدان هذه المنطقة بشروط ميسَّرة، وتصميم آليات تمويل تتناسب مع ظروفها.

في الوقت نفسه، أجمع المشاركون على أن تمويل التنمية المستدامة لا يمكن فصله عن إقامة مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة ووضع أُطُر للحوكمة تستوفي شروط الشفافية، بما يضمن حسن إدارة الميزانيات الوطنية، وكفاءة الإنفاق، ومكافحة الفساد، وتلبية احتياجات الفئات المعرَّضة لخطر الإهمال.

السيدة الرئيسة، الحضور الكريم

في الختام، أودّ التأكيد على أن التحديات القائمة أمامنا تتطلب منا جميعاً العمل بمنهجية مختلفة ومبتكرة من شأنها أن تسهم بفاعلية في تحقيق أهدافنا المنشودة لضمان مستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة.

وشكراً.